

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٥٧٢

الخميس ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١١/٣٥  
نيويورك

الرئيس: السيد ميسون. . . . . (غابون)

الاتحاد الروسي . . . . . السيد بانكين  
ألمانيا . . . . . السيد بيرغر  
البرازيل . . . . . السيد فيرنانديز  
البرتغال . . . . . السيد موراييس كابرال  
البوسنة والهرسك . . . . . السيد فوكاشينوفيتش  
جنوب أفريقيا . . . . . السيد ماشاباني  
الصين . . . . . السيد وانغ من  
فرنسا . . . . . السيد براينس  
كولومبيا . . . . . السيد أوسوريو  
لبنان . . . . . السيد عساف  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير بارهام  
نيجيريا . . . . . السيد أميوفوري  
الهند . . . . . السيد راغوتاهاالي  
الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة ديكارلو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/359)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-39597 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة

فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/359)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من

النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وسوريا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/385،

التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وألمانيا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة

S/2011/359، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على

مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة

والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا،

كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥

صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٩٤ (٢٠١٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في

الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

السير بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

لقد صوتنا مؤيدين للقرار ١٩٩٤ (٢٠١١) اليوم حيث ترحب المملكة المتحدة بجهود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للحفاظ على الاستقرار في منطقة عملياتها. والقوة ما زالت تضطلع بدور قيم وفعال.

غير أنه يجب علينا إيجاد حل دائم للحالة. وسيطلب

ذلك تعاون الطرفين. ومن ثم، فإننا نحث سوريا وإسرائيل على استئناف مفاوضات السلام الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل، وفقا لمرجعيات السلام التي حددها مؤتمر مدريد.

إن المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء أعمال

العنف الجارية في سوريا وما تشكله من تهديد واضح للسلام والاستقرار الإقليميين. وفي هذا الصدد، نعرب، بصفة خاصة، عن أسفنا للخسائر في الأرواح التي حدثت في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة يومي ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه. ونأمل أن تُجرى تحقيقات شاملة بشأن الملاحظات التي أدت إلى هذه الأحداث المأساوية، بما في ذلك دور الحكومة السورية. ونحث الطرفين على الالتزام بضبط النفس وعلى الإحجام عن الاستفزازات للحيلولة دون تصعيد التوترات على طول خط وقف إطلاق النار.

كما يساورنا القلق إزاء ما توصل إليه الأمين العام من

أن المظاهرات المناوئة للحكومة في سوريا امتدت إلى المنطقة

أسفرت المظاهرات التي جرت في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه بمنطقة عمليات القوة عن سقوط عدد من الضحايا المدنيين، "عرضت للخطر وقف إطلاق النار القائم منذ وقت طويل" على حد ما ورد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام (S/2011/359)، ونحن نتفق معه في ذلك التقييم اتفاقاً كاملاً. ونأسف أسفاً عميقاً للخسائر في الأرواح، ويساورنا بالغ القلق إزاء هذه الأحداث التي تعد الأخطر منذ إنشاء ولاية القوة.

لا يمكن أن تمر هذه الأحداث بدون التفكير فيها، وهذا هو السبب في أننا انخرطنا عن الممارسة القائمة منذ فترة طويلة المتمثلة في تكرار اتخاذ القرار ذاته على غرار السنوات السابقة. وإذ ندعو كلا الطرفين، إسرائيل وسوريا، إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق تحديد مركز القوات لعام ١٩٧٤، نلاحظ أن تلك المظاهرات لم يكن ممكناً اندلاعها من دون موافقة سوريا. وندعو سوريا إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يثير المزيد من الاضطرابات. ففي جميع أنحاء البلد، تقمع السلطات السورية بوحشية بالغة المظاهرات المناوئة لحكومتها. ومع ذلك فإنها شجعت بنشاط، في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه، قيام مظاهرات ضد إسرائيل في واحدة من أكثر المناطق حساسية في البلد. يبدو أن سوريا على استعداد للمخاطرة بوقوع صراع دولي حتى تصرف الانتباه عن قمعها للمطالب المشروعة بالحرية السياسية التي يعبر عنها السكان. وتدل أعمال الشغب التي وقعت لاحقاً في مخيم اليرموك للاجئين على أن اللاجئين الفلسطينيين أدركوا أنه تم التلاعب بهم وبتطلعاتهم التي تم استغلالها في هذه اللعبة الخطيرة جداً.

يجب أن يتوقف العنف في سوريا. ويجب إطلاق سراح المتظاهرين المعتقلين. وبدلاً من نشر الخوف، لا بد من تنفيذ إصلاحات هادفة. إن استعداد المجتمع السوري المتعدد الأوجه بعضه ضد بعض لن ينجح. وننضم إلى الأمين العام

المحدودة السلاح على الجانب السوري. وقد دعونا الحكومة السورية مراراً إلى وقف العنف والاستجابة على نحو بناء للمطالب المشروعة للشعب السوري وتنفيذ إصلاحات ذات مغزى. وهي لم تقم بذلك حتى الآن. وعوضاً عن ذلك، فقد ردت على مطالب الإصلاح المشروعة بالقوة الوحشية التي تشير التقديرات أنها أدت إلى وفاة ١٤٠٠ شخص خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وهذا أمر غير مقبول بالمرّة.

ونحن نشعر بقلق كبير أيضاً إزاء استمرار الحكومة السورية في عرقلة محاولات الأمم المتحدة للمساعدة على تخفيف حدة الأزمة وتقديم المساعدة للشعب السوري. فالرئيس الأسد يرفض الرد على المكالمات الهاتفية من الأمين العام؛ ونظامه يمنع دخول المنظمات الإنسانية؛ كما أنه جرى رفض إصدار تصريح لبعثة تقصي الحقائق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بدخول البلد والقيام بعملها. والإجراءات التي تتخذها الحكومة تدفع بأعداد متزايدة من اللاجئين السوريين إلى التدفق عبر الحدود إلى تركيا ولبنان.

إن الحالة في سوريا لا يمكن أن تستمر. وإذا كنا نريد حقاً رؤية نهاية للعنف، ينبغي لهذا المجلس أن يبعث برسالة واضحة تشدد على قلقنا الجماعي. ومن ثم، ستواصل المملكة المتحدة الضغط من أجل استصدار قرار لمجلس الأمن بشأن الحالة في سوريا على نطاق واسع.

**السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** لقد أنشئت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في عام ١٩٧٤. وهي تقوم بعملها منذ ما يزيد على ٣٧ عاماً. ونحن نحبي الرجال والنساء الذين يخدمون ومن سبق أن خدموا لدعم القوة في تنفيذ ولايتها. ونتطلع إلى أن نجد في التقرير التالي للأمين العام تقييماً لقدرة القوة على ضمان توفر القدرات التشغيلية الملائمة في المستقبل.

من الناحية العملية، نشعر بالقلق من تزايد القيود المفروضة على تنقل قوة فض الاشتباك في المنطقة الفاصلة. يجب على كلا الطرفين أن يحترما بنود اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤، بما في ذلك من خلال منع الانتهاكات في المنطقة الفاصلة.

وأخيراً، تشيد الولايات المتحدة بالرجال والنساء من أفراد القوة لتفانيهم، وتشكر اللواء إيكارما على دوره القيادي.

**السيد عساف (لبنان):** نشدد على أهمية عمل القوة ونشيد بتضحياتها. لقد انضم لبنان اليوم إلى توافق الآراء في اتخاذ القرار ١٩٩٤ (٢٠١١)، بالرغم من أننا كنا نفضل أن يكون هذا القرار تقنياً كما جرت العادة سابقاً، عندما كان يرفق ببيان رئاسي يذكر بضرورة التوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط. ونأمل أن نعود إلى هذه الممارسة في المرات المقبلة.

نؤكد على بطلان أي قانون أو إجراء إسرائيلي يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والسكاني في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقرار ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة. نطالب إسرائيل بتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ونشدد على ضرورة التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

**السيد بريانس (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): لقد أكد مجلس الأمن اليوم من جديد دعمه لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. بيد أن القرار الذي اتخذ اليوم - القرار ١٩٩٤ (٢٠١١) - يختلف اختلافاً عميقاً عن القرارات

في دعوته مجلس الأمن إلى التعبير عن موقفه إزاء الحالة في سوريا. بالنسبة لنا، هذا الأمر قد طال انتظاره.

**السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلمت بالإنكليزية): تضطلع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بدور حاسم في المحافظة على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا منذ عام ١٩٧٤. ونحن نرحب بالتصويت الذي جرى اليوم. لقد ترعزع الهدوء بشكل خطير في منطقة عمليات القوة منذ أسابيع قليلة. ويساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء الأحداث الخطيرة التي وقعت في مرتفعات الجولان في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه. وزاد من قلقنا ورود تقارير موثوقة تفيد بأن للحكومة السورية دوراً في تلك المظاهرات التي أسفرت عن وفيات وإصابات. وما هذه الأعمال إلا حيلة مكشوفة من جانب الحكومة السورية للتحريض على العنف على طول خط فض الاشتباك بهدف تحويل انتباه الرأي العام عما ترتكبه من تقتيل عشوائي وانتهاكات ضد حقوق الإنسان للشعب السوري.

تفصح هذه الأحداث بجلاء نفاق النظام. فهو يستخدم القضية الفلسطينية للتشجيع على العنف، ويحاطر بوقف إطلاق النار الذي دام طويلاً بينه وبين إسرائيل، ويواصل في الوقت نفسه قمعه الوحشي للشعب السوري، ولا يستجيب لدعوته إلى الإصلاح والتغيير الديمقراطي. لقد أظهر الشعب السوري شجاعته في المطالبة بالانتقال إلى الديمقراطية. يجب على الحكومة السورية أن تتوقف عن إطلاق النار على المتظاهرين و تسمح بالاحتجاجات السلمية. ويجب عليها أن تطلق سراح السجناء السياسيين و تكف عن الاعتقالات الجائرة والتعذيب. ويجب أن تسمح بوصول مراقبي حقوق الإنسان و تبدأ حواراً جدياً من أجل دفع عجلة الانتقال إلى الديمقراطية.

تجاهلهم من قبل السلطات السورية، حتى وإن لم يتلقوا منها المساعدة في الواقع. لقد كان من واجب السلطات السورية أن تضمن احترام وقف إطلاق النار بأن تمنع تعرض خط فض الاشتباك والمنطقة الفاصلة لأي انتهاكات. لقد وقعت تلك الانتهاكات تحت سمع وبصر قوات الأمن السورية، حتى أن التقرير يشير إلى أن السلطات كانت تتحكم في المظاهرة.

لا أحد يسعى إلى نفي مشروعية تطلعات الفلسطينيين لتحقيق دولة مستقلة وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وقد أيدت فرنسا على الدوام استئناف المفاوضات على هذا الأساس. إن ما لا يستطيع المجلس قبوله هو استخدام النظام السوري لتطلعات الشعب الفلسطيني على نحو منافق، والتهديد الناجم عن ذلك بالنسبة للاستقرار الإقليمي. وتتجلى محاولة النظام السوري الرامية إلى صرف انتباه العالم عن تطلعات شعبه بوضوح في أحداث ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه المأساوية، وهي تطلعات تسحق وسط إراقة الدماء.

وأود أن أكون واضحاً: فليست ثمة محاولة لزعة الاستقرار الإقليمي، ستصرف اهتمامنا عن القمع الوحشي والمنهجي للمتظاهرين السلميين في سوريا. بل على العكس تماماً: فإن هذه الإجراءات، التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ستعزز إصرارنا على أن نرى المجلس يعبر عن نفسه بشأن الحالة السورية. واستقرار سوريا أمر هام بالنسبة للشرق الأوسط، خاصة وأن المجلس يعلم جيداً مدى هشاشة المنطقة. ولن يحدث هذا إلا بإلغاء العنف ضد المتظاهرين، وبالتنفيذ الفعال للإصلاح، بما يستجيب للتطلعات المشروعة للشعب السوري، وتمكينه من السيطرة على مصيره.

وفي الأسبوع الماضي دعا الأمين العام أعضاء مجلس الأمن إلى تجاوز خلافاتهم، وإرسال هذه الرسالة الواضحة إلى

السابقة في استجابته للتطورات المثيرة للقلق البالغ في الحالة في مرتفعات الجولان. منذ التوقيع على اتفاق عام ١٩٧٤ بشأن فض الاشتباك، ظل خط وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا الشريط الحدودي الأكثر استقراراً في المنطقة. لكن، في تعاقب سريع، وقعت حوادث كبيرة، في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه، هددت وقف إطلاق النار المعمول به منذ عام ١٩٧٣، مما عرض للخطر الاستقرار والأمن في المنطقة.

لذا فإن المجلس يذكر الطرفين اليوم بواجبهما المتمثل في الاحترام الكامل لاتفاق عام ١٩٧٤ وقرارات المجلس. وتتضمن هذه الالتزامات منع انتهاك خط وقف إطلاق النار والمنطقة الفاصلة. وتظهر الانتهاكات التي وقعت في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه على الجانب السوري أن السلطات السورية لم تحترم تلك الالتزامات. كما يذكر المجلس الطرفين بضرورة أن يتوخيا أقصى درجات ضبط النفس، وتأسف فرنسا أسفاً عميقاً لسقوط العديد من الضحايا في تلك الحوادث.

لقد قيّدت تحركات القوة وتعرضت لهجوم شنه الجانب السوري. ذلك الأمر غير مقبول. أود أن أذكر بأن كفالة حرية التنقل لحفظ السلام تمثل عنصراً أساسياً من عناصر نشر عمليات حفظ السلام، وهو نتيجة مباشرة لقبول الدولة باستقبال هذا الانتشار على أراضيها. لذا يجب على الطرفين أن يضمنوا أن تقوم القوة بتنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً وذلك عن طريق كفالة أمنها وحريتها الكاملة في التنقل.

تلك هي الرسالة التي يبعث بها القرار المتخذ اليوم، مما يجسد قلق المجلس البالغ إزاء التأثير المحتمل للأحداث في الجولان في زعزعة الاستقرار في المنطقة. أصل هذه الأحداث واضح: فتقرير الأمين العام (S/2011/359) يكشف أن المتظاهرين الفلسطينيين في المنطقة الفاصلة استفادوا من

أن لدى قوات الأمم المتحدة من الإمكانيات والموارد ما يكفيها للقيام بمهامها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن القرار الذي اتخذ، والذي شاركت روسيا في تقديمه، يتسم بطابع تقني، وألا صلة له بتطورات الحالة السياسية في سوريا أو إسرائيل. وسوريا ليست بنداً في جدول أعمال مجلس الأمن لأنها لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

**السيد وانغ (الصين)** (تكلم بالصينية): تراقب الصين الحالة في الشرق الأوسط. ونثني على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، على الدور الهام للغاية الذي أدته في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ونؤيد تجديد ولاية القوة على نحو سلس.

والأحداث الجارية في سوريا هي شأن داخلي لتلك الدولة. وينبغي أن يترك للأطراف المعنية لإيجاد حل مناسب له من خلال الحوار والتشاور. ومسألة سوريا وتجديد ولاية الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، هما مسألتان تميزان عن بعضهما ويجب عدم الربط بينهما، تفادياً لتعقيد وتسييس تجديد ولاية القوة.

وفي الوقت الحاضر، فإن الحالة في الشرق الأوسط في غاية التعقيد والحساسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بطريقة تؤدي إلى الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، وتسهيل الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

**السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):** سيدي الرئيس، تعرب حكومة الجمهورية العربية السورية بدايةً عن تقديرها للجهود التي تبذلها إدارة حفظ السلام في الأمم المتحدة، والمسؤولون في قوة الأمم المتحدة المنتشرة في الجولان السوري المحتل. وأرجو أن تتذكروا هذه العبارة

السلطات السورية. وإن القرار الذي اتخذته المجلس بالإجماع للتو لشاهد على حقيقة أن المجلس قد احتفظ بقدرته على الاستجابة متى كان هناك خطر على السلم والأمن الدوليين. وإن علينا استخلاص الدروس من ذلك، وأن نستجيب لنداء الأمين العام، وذلك بالعمل على اعتماد قرار من شأنه أن يبعث إلى السلطات السورية، الرسالة الوحيدة القادرة على الحفاظ على السلام والأمن، وهي من مسؤولية المجلس.

**السيد بانكين (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): لقد كان الاتحاد الروسي مبادراً بتقديم مشروع القرار بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان السوري المحتل لمدة ستة أشهر أخرى. ونحن نؤيد الدور الهام الذي تضطلع به القوة في حفظ الاستقرار، ونرى أن وجودها ضروري حتى إنهاء التوتر في المنطقة.

وقد أراد الاتحاد الروسي بتصويته مؤيداً القرار، الحفاظ على الممارسة المتبعة منذ سنوات عديدة، التي يعرب فيها أعضاء المجلس بالإجماع عبر بيان رئاسي، عن تأييدهم لرأي الأمين العام بأن الحالة في المنطقة ليست مستقرة، وأنها ستبقى كذلك حتى تتحقق تسوية شاملة تغطي جميع المجالات المتعلقة بمسألة التسوية في الشرق الأوسط. وبينما لم يكن هناك إجماع في المجلس على هذا الأمر، بسبب الشكوك في هذا الأمر، فإننا واثقون من أن هذه الفكرة الهامة عن التسوية في الشرق الأوسط، قد انعكست في القرار الذي اعتمد اليوم.

وندعو كلا الجانبين إلى مواصلة التعاون بشكل نشط مع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في إطار وتحت ولاية الاتفاقات القائمة بشأن مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار، وذلك لمساعدة قوات الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهمتها، وأن تضمن أمن وحرية حركة هؤلاء الموظفين. ونحن نعتقد

من الجولان السوري المحتل، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) وتنفيذاً للمبادرات الدولية كافة، بما في ذلك مبادرة السلام العربية والمرجعيات المعروفة الأخرى وإعمالاً للقانون الدولي، وهو الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى إطالة وجود هذه القوة فوق جزء من أرضنا المحتلة. وهنا، نحن نطلب من مجلس الأمن أن يمارس دوره الحقيقي في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا هذه، إعمالاً للولاية المناطة به بموجب قراراته هو ذاته وبموجب ولايته في صون السلم والأمن الدوليين.

منذ بدء الأحداث الداخلية الأخيرة في سوريا، وخاصة قيام بعض المتطرفين باستخدام العنف والسلاح ضد قوات حفظ النظام وضد المواطنين السوريين الأبرياء ومن بينهم المتظاهرون السلميون، بدا واضحاً لنا ولكثير من المراقبين في العالم، بدا واضحاً لدينا، محاولة بعض الأطراف، بما في ذلك في مجلس الأمن، الزج بالمجلس تحت حجج وذرائع واهية في تطورات داخلية لا علاقة لها بدور المجلس ومسؤوليته وولايته.

ودون الدخول في تفسير ما رأيناه من محاولة بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإقحام المجلس في قضايا لا علاقة للمجلس بها، فإننا نستغرب فعلاً زج هذا البعض بتطورات داخلية في سوريا في مشروع قرار وصفه بعض الزملاء من تحدثوا، مشكورين، بأنه في يتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وهو مشروع قرار في سبق لمجلس الأمن أن تعامل معه فنيا عشرات المرات على مدى سنوات طويلة من الاحتلال الإسرائيلي لجولاننا.

ويبدو أن هذا الاستخدام للتطورات الداخلية البحتة في سوريا إنما يرمي إلى الضغط سياسياً على سوريا. وهذا

”المسؤولون في قوة الأمم المتحدة المنتشرة في الجولان السوري المحتل“.

فهذه القوة منتشرة فوق جزء من أرضنا المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وسبب انتشارها هو الاحتلال الإسرائيلي للجولان. وأرجو ألا تغيب هذه الحقيقة عن أذهان الأعضاء. إذاً نحن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك المسؤولون عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان، بهدف حفظ الأمن والسلم في منطقة عملياتها. وذلك اتساقاً مع الولاية المناطة بقوة الأمم المتحدة.

لقد كانت هذه القوة ولا تزال، أكثر عمليات حفظ السلام أمناً بين جميع عمليات حفظ السلام التي نشرتها الأمم المتحدة في العالم. حيث استمرت سوريا في دعم وتسهيل عملها واحترام ولايتها منذ إنشائها في العام ١٩٧٤.

كما استمرت سوريا في إقامة علاقات وطيدة مع مسؤولي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان، ومسؤولي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وكذلك مع إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة لمدة أربعين عاماً تقريباً، هي عمر الاحتلال الإسرائيلي للجولان.

وقد دأبت التقارير الدورية للأمناء العاميين للأمم المتحدة منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري في العام ١٩٦٧، على تقدير هذه الإيجابية السورية في التعاون والسهر على سلامة عناصر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وعلى احترام ولايتها. ونؤكد باسم الجمهورية العربية السورية أننا سنقدم كل ما يلزم للحفاظ على سلامة أفراد القوة لإنجاح المهام الملقاة على عاتقها.

وتعرب سوريا عن أسفها لأن السلام العادل والشامل المنشود في الشرق الأوسط والذي تحدث عنه بعض الزملاء الموقرين لم يتحقق، وأن إسرائيل لم تنسحب

كل هذه الأمور لم تصل على ما يبدو إلى مسامع بعض الممثلين الذين تحدثوا اليوم. ولذلك لم يتطرقوا إليها أبداً في بياناتهم حول قرارات مجلس الأمن لتجديد قوة الأمم المتحدة على مدى أربعين عاماً وأكثر. هذه المعاناة لشعبنا في الجولان المحتل كان يجب أن ترقى إلى مستوى التعامل معها منذ زمن بعيد بدلا من التركيز على أوضاع داخلية بحتة في دولة عضو، مؤسس لهذه المنظمة الدولية.

لقد كلفت حروب أمريكا العسكرية، وفقا لتقرير صدر في واشنطن، العاصمة أمس، أربعة تريليونات دولار. وهذه الحروب أدت إلى كوارث في كل من العراق وأفغانستان ومناطق أخرى. وهما فضيحة خروج منظمة حلف شمال الأطلسي عن ولاية القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) حول ليبيا ماثلة للعيان أمام الجميع. هذه هي الحقائق التي تصب في ولاية مجلس الأمن، وليس حوادث داخلية تجري داخل أي دولة عضو في هذه المنظمة الدولية.

لقد استقبلت بلادي مليوني لاجئ عراقي هربوا من العراق بسبب الغزو العسكري الأمريكي البريطاني، لكننا لم نضع هؤلاء الأخوة في معسكر ونطلب منهم العيش تحت خيام. استقبلناهم بانتظار استكمال تحرير العراق وعودتهم إلى بيوتهم ووطنهم الأم. ولم ينبر أحد من هذا المجتمع الدولي، منذ أن استقبلنا هذين المليونين من اللاجئين العراقيين، ليقدم لنا مساعدة إنسانية تساعدنا على تحمل أعباء هذا الحمل الذي تسبب فيه الغزو العسكري الأمريكي البريطاني للعراق. وكذلك نحن نستضيف، بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، نصف مليون نازح ولاجئ فلسطيني، ونصف مليون نازح سوري آخر من الجولان.

لم ينبر أحد من هؤلاء الذين تحدثوا هنا اليوم، والذين أعربوا عن قلقهم مما يجري من أحداث داخلية في سوريا، لم ينبر أحد منهم ليقدم لنا شيئا من المساعدة

دليل آخر على عدم تورع بعض الدول الأعضاء عن الاستمرار في استخدام مجلس الأمن كأداة لتمرير سياساتها.

وتعرب سوريا عن عظيم امتنانها للدول الأعضاء في المجلس التي لم تساهم في هذه الألاعيب المكشوفة والتحركات المريبة. ونشير، في هذا الصدد، إلى أن الإصلاحات التي أعلنها السيد الرئيس بشار الأسد، انطلاقاً من اقتناعه بضرورة إجراء الإصلاح الذي يلبي مطالب الشعب السوري وتطلعاته، ستجد طريقها إلى أرض الواقع من خلال مؤتمر الحوار الوطني الذي ستنطلق أعماله التشاورية خلال أيام قليلة من الآن، علماً أن عدداً من الإصلاحات قد أصبح الآن حقيقة ملموسة على أرض الواقع، تحظى بتقدير وتشجيع المجتمع الدولي، وهي كلها أمور كنا قد نقلناها تباعاً إلى عناية السيد الأمين العام والسادة أعضاء مجلس الأمن.

لقد دأبنا منذ إنشاء قوة الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ على لفت عناية السادة أعضاء المجلس والأمين العام إلى ما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من استيطان في الجولان السوري المحتل إلى أن بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية الآن حوالي ٤٤ مستوطنة، وإلى عمليات إنشاء الطرق الالتفافية حول المدن السورية في الجولان، وإلى تجفيف بحيرة مسعدة، التي يعيش عليها آلاف المزارعين السوريين، وإلى أعمال القمع والاعتقال التعسفي بحق مواطنينا في الجولان السوري المحتل الراضين لحمل الهوية الإسرائيلية والراضين للاحتلال الإسرائيلي.

كما أن هذا المجلس الموقر نفسه قد اتخذ بالإجماع في عام ١٩٨١ قراره المشهور ٤٩٧ (١٩٨١) الذي أدان ورفض قرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضم الجولان السوري المحتل.



**السيد بروسور (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): تقدر إسرائيل تقديراً عميقاً العمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم مهمتها، التي لا تزال تشكل عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار في منطقتنا.

في الوقت الذي نشهد فيه اضطراباً لم يسبق له مثيل في الشرق الأوسط، فإن ضرورة أن تحترم جميع الأطراف احتراماً تاماً خط فض الاشتباك بين إسرائيل وسوريا لم تكن أبداً أكثر وضوحاً. غير أننا، بعد عقود من الهدوء النسبي، بدأنا نشهد العديد من المحاولات الوقحة لخرق الخط من الجانب السوري، وزيادة حدة التوتر في منطقتنا.

في ١٥ أيار/مايو، قامت مجموعة كبيرة منظمة من المتظاهرين بتدمير السياج ألفا في سوريا، وانتهكت خط فض الاشتباك مع إسرائيل، وقامت بأعمال عنف ضد قوات الدفاع الإسرائيلية في قرية مجدل شمس. وفي ٥ حزيران/يونيه، شهدنا عملاً آخر من أعمال الاستفزاز في منطقة الخط، إذ حاول مئات الأشخاص اختراق خط فض الاشتباك مع إسرائيل في منطقتي مجدل شمس والقنيطرة. وحاولوا اقتحام الأسوار في المنطقة، وألقوا قنابل المولوتوف وغيرها من الأجسام الكبيرة على قوات الدفاع الإسرائيلية، واستخدموا وسائل عنف أخرى لتحقيق أهدافهم.

بيد أن النظام السوري، على الرغم من مسؤولياته الواضحة، لم يمنع المتظاهرين من الوصول إلى خط فض الاشتباك، أو محاولاتهم عبوره. على النقيض من ذلك، تجسّد هذه الحوادث، التي لا يمكن أن تقع بدون علم السلطات السورية، محاولة سافرة من جانب سوريا لصرف أنظار المجتمع الدولي عن قمعها العنيف لشعبها. إن بصمات النظام السوري واضحة في هذه الاحتجاجات من جميع النواحي؛ وفي رأيي، لا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيراً في

الإنسانية لنواجه هذه التحديات الخطيرة التي لم تتسبب فيها نحن. كما لم نرَ أحداً من نجوم هوليوود يأتي ليتفقد هؤلاء الملايين من اللاجئين الذين جاءوا إلى بلدنا.

نعم، إن استقرار سوريا مهم للغاية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، كما قال أحد الزملاء. لكن العبث بهذا الاستقرار خطير جداً على المنطقة والأمن والسلم في العالم، خاصةً عندما يأتي هذا العبث من دول تناصبنا العداء، من حيث المبدأ، ولأسباب سياسية. هذه الدول هي نفسها التي جلبت لنا كارثة اتفاقيات سايكس - بيكو في عام ١٩١٦، ووعد بلفور عام ١٩١٧، وتقسيم المنطقة. هذه المعطيات مهمة لمن لا ذاكرة له، لنفهم ما يجري في هذا العالم.

أما أن نتحدث عن الحرص على المجتمع السوري التعددي، كما قال ممثل ألمانيا الموقر، فإن هذا الأمر لا يستقيم على الإطلاق مع قيام ألمانيا، في الأعوام الأخيرة، بتزويد إسرائيل بست غواصات قادرة على حمل السلاح النووي. ولا أريد أن أدخل في تفاصيل أكثر، لأن هذا الأمر سيوصلني إلى الحديث عن نفس الأعضاء الذين تحدثوا وهم من زوّد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية وساعدها على إنشاء مفاعلات نووية. كما يحمون تنصلها من ضرورة الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووضع منشآتها تحت الرقابة الدولية.

هذا غيظ من فيض مما أريد أن أقوله، لكن أشكر لك إعطائي الكلمة، وأتمنى أن ينكب هذا المجلس الموقر على القضايا الحقيقية التي تصب في ولايته بدلاً من التعدي على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة والتدخل في شؤونها الداخلية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطيت الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

بزعزعة هذا الهدوء لمجرد أنه لا يريد أن يسمع صرخات مواطنيه. أود أن أتقدم بالشكر، بالنيابة عن دولة إسرائيل، إلى الرئيس، وإلى جميع الأشخاص الذين عملوا بلا كلل في القوة على مدى سنوات، لأن عملهم، كما قلت، يشكل عنصراً مهماً من عناصر استقرار منطقتنا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

الطب الشرعي لدى شرطة مدينة نيويورك ليتمكن من اكتشاف ذلك.

وتقدم الأحداث التي تلت احتجاجات ٥ حزيران/يونيه في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سوريا مثالا صارخا لتورط سوريا في المظاهرة. أعتقد أن بشار الأسد هو طبيب العيون الوحيد، بحسب علمي، الذي يشارك بنشاط في تسويد رؤية الأمل لدى شعبه، بل في المنطقة بأسرها.

لقد ظل خط فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل هادئاً على مدى عقود. ولا يمكن السماح للنظام السوري